

صندوق النقد الدولي

بيان صحفي رقم 11/378

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431

للنشر الفوري

الولايات المتحدة الأمريكية

26 أكتوبر 2011

الصندوق يستشرف آفاقا متباينة للشرق الأوسط، مع استمرار الضغوط الاقتصادية في البلدان المستوردة للنفط

قال صندوق النقد الدولي في آخر تقييماته الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إن هناك تباينا ملحوظا في الاحتمالات المتوقعة لبلدان المنطقة، حيث تشهد البلدان المصدرة للنفط انتعاشة بسيطة في النمو في عام 2011 على أثر ارتفاع أسعار النفط، بينما تتعرض البلدان المستوردة للنفط لحالة من التباطؤ الاقتصادي الحاد. ويتوقع التقرير الذي صدر اليوم بعنوان *آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى* أن تحقق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما فيها أفغانستان وباكستان، معدل نمو قدره 3.9% في عام 2011، هبوطا من 4.4% في عام 2010.

ويتنبأ التقرير بأن يؤدي ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه إلى توسع النمو بمعدل 4.9% في عام 2011 في بلدان المنطقة المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا) — الجزائر، والبحرين وإيران، والعراق، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. أما في بلدان المنطقة المستوردة للنفط — أفغانستان، وجيبوتي، ومصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وباكستان، وسوريا، وتونس — فسوف يسجل النمو معدلا أقل بقليل من 2% (انظر الجدول).

وفي هذا السياق، قال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أثناء المؤتمر الذي عقد بمناسبة نشر التقرير في دبي اليوم إن "النشاط الاقتصادي تباطأ في كثير من بلدان المنطقة المستوردة للنفط منذ بداية هذا العام بسبب تدهور الاحتمالات المتوقعة للاقتصاد الدولي وتزايد الضغوط الاجتماعية المحلية. لكننا يجب ألا ننسى أن التحول التاريخي الجاري يبشر بتحسن مستويات المعيشة وتحقيق مستقبل أكثر رخاء لشعوب المنطقة."

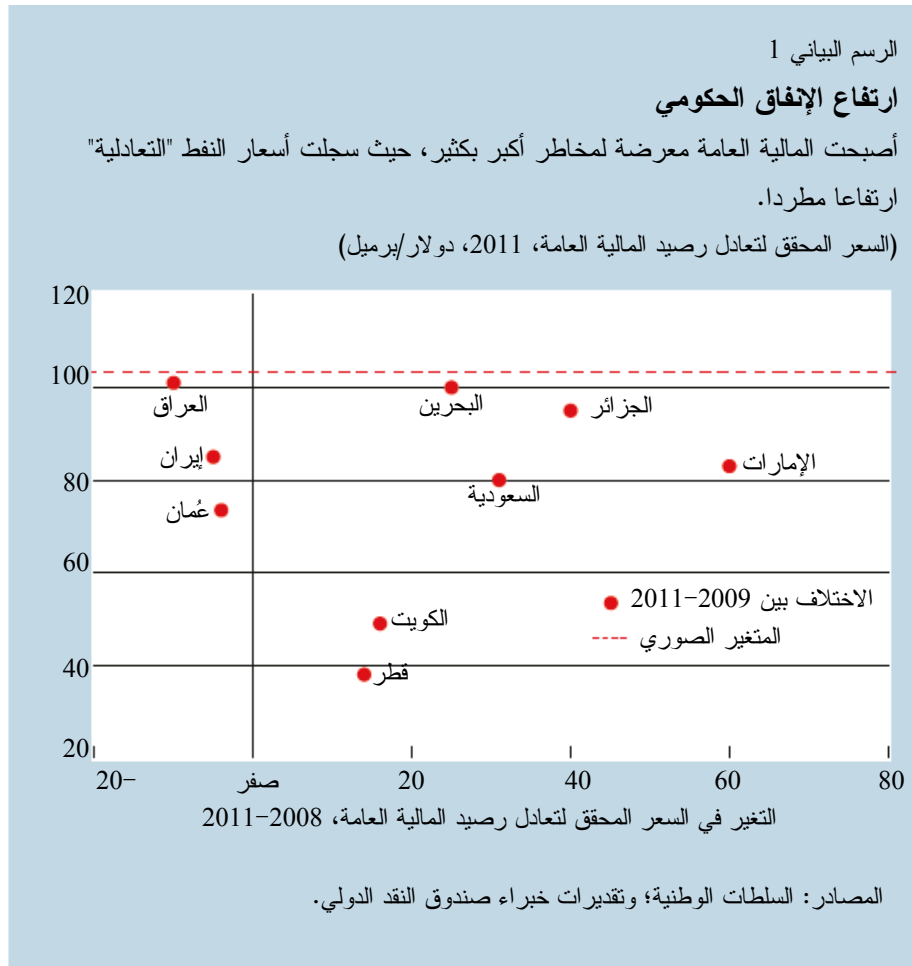
البلدان المصدرة للنفط تجني ثمرة ارتفاع الأسعار

تحسن النشاط الاقتصادي بشكل واضح في بلدان المنطقة المصدرة للنفط، بدعم من أسعار الطاقة التي لا تزال مرتفعة. ويشير التقرير إلى حدوث هذا التوسع بفضل مستوى النشاط المرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتوقع أن يبلغ النمو 7% في عام 2011. وقد تمت زيادة إنتاج النفط بصفة مؤقتة في عدة بلدان — وخاصة المملكة العربية السعودية —

لمواجهة ارتفاع أسعار النفط ونقص إمدادات النفط الليبية. وعقب السيد أحمد على ذلك بقوله إن "قرار زيادة إنتاج النفط عقب انقطاع الإنتاج في ليبيا كان مساهمة ضرورية في تحقيق الاستقرار في سوق الطاقة العالمية".

وقد أدت زيادة إيرادات النفط إلى إتاحة حيز أكبر للإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي. ففي أوائل هذا العام، أعلنت عدة بلدان برامج للإنفاق تشمل طائفة واسعة من التدابير، مثل الدعم والأجور والنفقات الرأسمالية. واستنادا إلى التوقعات الحالية لأسعار النفط ومستويات الإنتاج، سوف ترتفع الإيرادات بما يعوض مستويات الإنفاق العام المرتفعة ويتجاوزها. ومن المتوقع أن يرتفع رصيد الحسابات الخارجية المجمعة للبلدان المصدرة للنفط في عام 2011 من 202 مليار دولار أمريكي إلى 334 مليار دولار أمريكي (عدا ليبيا)، ومن 163 مليار دولار أمريكي إلى 279 مليار دولار في حالة مجلس التعاون الخليجي.

لكن المالية العامة أصبحت معرضة لمخاطر أكبر بكثير أيضا، حيث سجلت أسعار النفط التعاديلية ارتفاعا مطردا لتقترب الآن من أسعار النفط الجارية (أنظر الرسم البياني 1). وفي هذا الخصوص، قال السيد أحمد إن "الإنفاق من المالية العامة زاد في البلدان المصدرة للنفط لأسباب مفهومة تتعلق بمعالجة الاحتياجات الاجتماعية. وبالنظر إلى المستقبل، يزداد تعرض البلدان لتقلبات أسعار النفط بسبب اتساع عجز المالية العامة غير النفطي، في وقت يواجه فيه الاقتصاد العالمي مخاطر أكبر".



أما عن القطاع المالي، فيرى التقرير أنه يواصل التعافي التدريجي. وقد أصبحت بنوك مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، والتي أبدت صلابة كبيرة أثناء الأزمة العالمية، تسجل نمواً نسبياً لكفاية رأس المال تتجاوز الآن 15%، مع قروض متعثرة أقل من 10%. لكن نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص لا يزال يتسم بالحدز.

وبالنظر إلى المستقبل، يتنبأ تقييم الصندوق بحدوث بعض الانخفاض في نمو بلدان المنطقة المصدرة للنفط إلى حوالي 4% في عام 2012، ويشير إلى أن هذه البلدان تواجه بعض مخاطر التطورات السلبية، أقربها التأثير الذي يمكن أن يترتب على حدوث تباطؤ حاد في أوروبا والولايات المتحدة. ويمكن أن يصاب الطلب العالمي على النفط بانكماش شديد، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى هبوط مستمر في أسعار النفط. ومن المخاطر الأخرى زيادة الاضطرابات الإقليمية والتباطؤ الاقتصادي لدى أهم الشركاء التجاريين، مثل الهند والصين.

تلبية الاحتياجات الاجتماعية واستعادة الثقة أهم الأولويات في البلدان المستوردة للنفط

بالنسبة لبلدان المنطقة المستوردة للنفط، تتواصل التحولات السياسية والاقتصادية بسرعة وثيقة في العديد منها، ومن المتوقع أن تستمر إلى فترة طويلة في عام 2012. وإلى جانب استمرار ضعف الآفاق الاقتصادية في أوروبا وعلى مستوى العالم، تشهد المنطقة هبوطاً حاداً في النشاط الاستثماري والسياحي. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يكون تعافي الاقتصاد أضعف مما كان متوقفاً، إذ تشير التوقعات الحالية إلى نمو أكثر بقليل من 3% حسبما ورد في تقرير الصندوق.

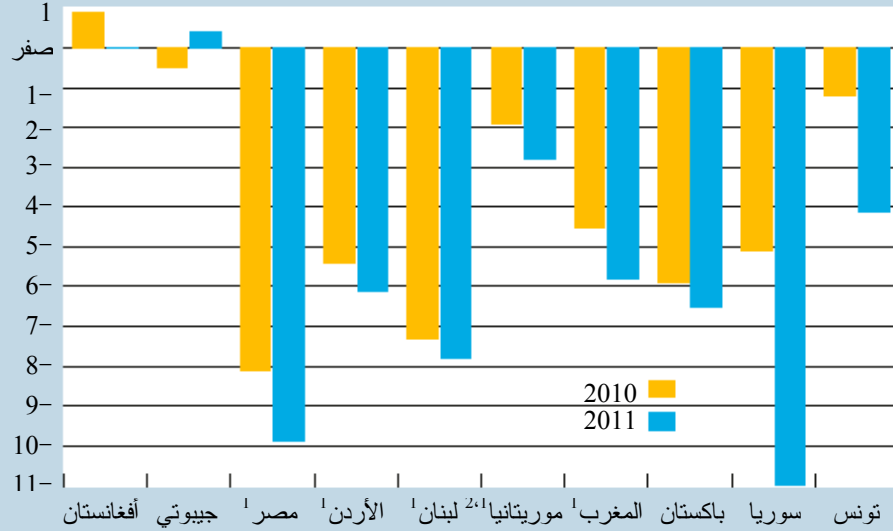
وفي هذا السياق، قال السيد أحمد: "لا شك أن العام القادم سيكون مليئاً بالتحديات بالنسبة لكثير من البلدان، مع استمرار عدم اليقين السياسي، وتدهور آفاق الاقتصاد العالمي، وارتفاع تكاليف التمويل بما يعوق التعافي السريع. وستكون التدابير الرامية إلى استعادة الثقة وتشجيع النمو الشامل لجميع المواطنين عاملاً مساعداً للبلدان في سعيها لتعزيز النشاط الاقتصادي وصولاً إلى معالجة احتياجات السكان."

ولمواجهة الاضطرابات الاجتماعية المتزايدة، وهبوط النشاط الاقتصادي، وارتفاع أسعار السلع الأولية، أجرت حكومات المنطقة زيادة كبيرة في حجم الدعم والتحويلات. ولا تزال تكلفة هذا الإنفاق الاجتماعي مرتفعة، حيث تجاوزت 10% من إجمالي الناتج المحلي في مصر وأكثر من 5% من إجمالي الناتج المحلي في معظم البلدان الأخرى. ونتيجة لذلك، هناك اتساع مستمر في عجز المالية العامة لدى البلدان المستوردة للنفط بمعدل 1.5% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2010-2011 (أنظر الرسم البياني 2).

الرسم البياني 2

اتساع العجز

زاد العجز المالي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي
(رصيد المالية العامة لدى الحكومة العامة، بما فيه المنح، % من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ الحكومة المركزية.

² تشمل الإيرادات النفطية المحولة إلى صندوق النفط.

وتشكل تدابير الإنفاق المذكورة إجراء ملائماً على المدى القصير لتخفيف أثر الهبوط الاقتصادي. لكن الأفضل لحكومات هذه البلدان من منظور الكفاءة والعدالة أن تعتمد على شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة بدقة إلى قطاعات السكان الأفقر كي تحل بالتدرج محل أشكال الدعم الشامل، حسبما ورد في تقرير الصندوق. وبعدها يمكن استخدام الموارد في تنفيذ استثمارات حيوية في البنية التحتية والتعليم ودعم الإصلاحات التي تعتبر الحاجة إليها شديدة.

ويشير التقرير إلى أن تلبية طلبات السكان المتزايدة لن تكون أمراً سهلاً — لا سيما أن معظم البلدان قد استخدمت بالفعل احتياطاتها المالية العامة واحتياطياتها الدولية الوقائية لمواجهة تدهور الأوضاع الاقتصادية في أعقاب الربيع العربي، ولديها الآن حيز مالي أضيق لمواجهة الصدمات المستقبلية. ويمكن أن يعمل الشركاء الإقليميون والمجتمع الدولي الأوسع على تيسير هذه الفترة الانتقالية من خلال التمويل وفتح الأسواق بدرجة أكبر أمام صادرات هذه البلدان.

وقد كانت تكلفة الصراع جسيمة على المستوى الإنساني، فضلاً عن التكلفة الاقتصادية الضخمة التي تكبدتها ليبيا وسوريا واليمن. وتتمثل الأولوية العاجلة بالنسبة لهذه البلدان في تجنب أزمة إنسانية أخرى، وكذلك تنفيذ جدول أعمال لإعادة البناء والإصلاح بعد انتهاء مرحلة الصراع.

مؤشرات اقتصادية مختارة
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)

توقعات		متوسط					
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	-2000 2005
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي							
(التغير السنوي %)							
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ¹							
3.7	3.9	4.4	2.6	4.5	6.7	6.0	5.2
البلدان المصدرة للنفط ¹							
3.9	4.9	4.4	1.8	4.0	6.8	5.9	5.6
منها: دول مجلس التعاون الخليجي							
4.0	7.2	5.4	0.3	6.4	5.0	6.5	5.5
البلدان المستوردة للنفط							
3.1	1.9	4.3	4.2	5.5	6.5	6.2	4.4
منها: البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا							
2.6	1.4	4.5	4.9	6.4	6.1	6.4	4.1
رصيد المالية العامة لدى الحكومة العامة							
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ¹							
0.1	0.4	0.2-	2.9-	6.7	6.1	7.6	2.4
البلدان المصدرة للنفط ¹							
3.6	4.6	2.9	1.6-	13.0	11.9	13.9	6.0
منها: دول مجلس التعاون الخليجي							
8.3	9.7	6.1	0.4-	24.7	17.5	22.2	9.2
البلدان المستوردة للنفط							
6.7-	7.6-	6.0-	5.2-	5.4-	5.2-	4.8-	5.3-
رصيد الحساب الجاري							
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ¹							
8.2	10.4	7.0	1.8	13.4	12.8	16.2	7.8
البلدان المصدرة للنفط ¹							
12.4	15.0	10.6	4.1	18.7	17.6	21.9	11.2
منها: دول مجلس التعاون الخليجي							
16.9	20.6	15.0	7.1	22.5	19.7	25.4	13.4
البلدان المستوردة للنفط							
3.8-	3.3-	3.3-	4.4-	4.4-	2.2-	1.3-	0.4-

المصادر: السلطات الوطنية، وتوقعات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ بيانات 2011 و 2012 لا تتضمن ليبيا.

تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: (1) البلدان المصدرة للنفط: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن؛ (2) البلدان المستوردة للنفط: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس.